

سياسة السياسة الخارجية للدول، دراسة حالة: السياسة الخارجية الصينية نموذجاً.

Foreign policy policy of countries, a case study: Chinese foreign policy as a model

عادل محمد علي بوغرسة¹

¹ باحث دكتوراه في الأكاديمية الليبية، adel.mohammed@academy.edu.ly

تاريخ النشر: 2024/10/15

تاريخ القبول: 2024/10/06

تاريخ الاستلام: 2024/08/07

ملخص:

جاءت هذه الورقة البحثية محاولة من الباحث سبر أغوار العنوان الذي يتصدرها، وتحليل جوهره من الناحية العلمية والفلسفية، حيث تمت مقارنة وتحليل العنوان الرئيسي وهو سياسة السياسة الخارجية للدول، وقد توصلت الدراسة إلى أن السياسة هي توزيع سلطوي للقيم في المجتمع كقيمة التعليم والصحة وصيانة الأمن القومي للدولة وسيادتها، مما يعني أن السياسة الخارجية هي سياسة عامة شأنها شأن السياسات العامة الأخرى، حيث أثبتت الورقة البحثية أن السياسة الخارجية تشترك مع السياسات العامة في كثير من السمات، ثم تم الانطلاق في تحليل العنوان الفرعي من خلال تناول السياسة الصين الخارجية، حيث توصلت الورقة البحثية أن السياسات العامة للصين كسياسة الاقتصادية تُعد محركاً للسياسة الصين الخارجية، ناهيك عن تأثير العامل القيادي والأيدولوجي في سياسة الصين الخارجية، مما يثبت صحة الفرضية التي انطلقت منها الورقة البحثية، وكذلك الحقيقة المفاهيمية والموضوعية لسياسة السياسة الخارجية للدول.

كلمات مفتاحية: السياسة، السياسة العامة، السياسة الخارجية، سياسة الحزام والطريق، العامل الأيدولوجي.

Abstract:

This research paper was an attempt by the researcher to explore the depths of the title at the top of it, and to analyze its essence from a scientific and philosophical standpoint. The main title, which is the policy of the foreign policy of countries, was approached and analyzed, The study found that politics is an authoritarian distribution of values in society, such as the value of education, health, and maintaining the state's national security and her sovereignty, which means that

foreign policy is a public policy like other public policies. The research paper proved that foreign policy shares many features with public policies, Then the analysis of the subtitle began by addressing China's foreign policy, Which proves the validity of the hypothesis from which the research paper was based, as well as the conceptual and substantive truth of the foreign policy policy of countries.

Keywords: Policy, Public policy, Foreign Policy, Belt and Road policy, Ideological factor.

المؤلف المرسل: عادل محمد علي بوغرسة، adel.mohammed@academy.edu.ly

مقدمة:

تعد السياسة الخارجية واحدة من الأحداث الرئيسية لتحقيق الأهداف الكبرى لأي دولة، باعتبارها نشاطاً حكومياً خالصاً، أي أنها سياسة عامة شأنها شأن السياسة التعليمية والصحية والإسكان... إلخ، حيث تشارك في صنعها الكثير من الوزارات في الدولة كوزارة الخارجية والدفاع وغيرها، وتكيف السياسة الخارجية أهدافها وتوجهاتها مع متطلبات الإستراتيجية الوطنية الشاملة عبر مراحلها المختلفة، ويعني ذلك عملياً مراجعة أهداف وتوجهات السياسة الخارجية بناءً على إعادة تقييم القوة الوطنية الشاملة، وباستعارة كلمات (تسيان تسي شين)، وزير الخارجية الصيني السابق (السياسة الخارجية هي استمرار لسياسات الصين الداخلية)¹.

فعلى مدار ثلاثة عقود من حكم (ماو) اكتست السياسة الخارجية الصينية طابعاً ثورياً، وكان حينها هدف تصدير الثورة إلى الخارج محركاً رئيسياً لسياسة بكين الخارجية، وفي العقود الثلاثة التالية اتسمت معالم السياسة الخارجية الصينية في عهد (دينغ سياو ينغ) بالاعتدال والانفتاح الكبيرين بشكل انسجم مع مقتضيات عملية البناء والتحويلات الهيكلية الداخلية، كما ضلت السياسة الخارجية الصينية في عهد الرئيسين (جيانغ زيمين وهو جينتاو) أكثر حرصاً على تعزيز جهود التنمية الداخلية عبر تأمين بيئة إقليمية ودولية مناسبة.

ومع انتقال القيادة في بكين من (هو جينتاو) إلى (شي جين بينغ) وأواخر عام 2012م بدأت السياسة الخارجية الصينية أوسع نشاطاً وأكثر طموحاً بالشكل الذي يوحي بتخلي بكين عن مبدأ بناء القدرات وانتظار الوقت.

مشكلة الدراسة:

ومن هنا تنطلق مشكلة الدراسة في معرفة إلى أي مدى تلتزم الصين في ساستها الخارجية بالمنطلقات والتوجهات التي تواترت عليها طيلة الثلاث العقود الماضية، مع رصد مدى وجود سياسات عامة محركاً لسياسة الصين الخارجية، ودور العامل القيادي والأيدولوجي في تحريك السياسة الخارجية، رغم الاعتقاد السائد لدى عدد

كبير من الملاحظين بدخول الصين عصر الماوية (الإصلاح والانفتاح)، الذي قد يعني أن تنتهج الصين سياسة خارجية أكثر مرونة، ودون أن تتأثر بسياساتها الداخلية .

ولهذا يتمخض عن إشكالية الورقة البحثية الأسئلة التالية :-

1. إلى أي مدى تتحرك الصين في سياساتها الخارجية وفق الظروف والسياسات الداخلية ؟ .
2. إلى أي مدى يمكن القول بوجود سياسة السياسة الخارجية للصين، أي مدى تأثير السياسة العامة على سياسة الصين الخارجية ؟ .
3. ما هو دور وتأثير العامل القيادي والأيدولوجي على سياسة الصين الخارجية؟.
4. هل للعامل القومي والإرث التاريخي تأثير على سياسة الصين الخارجية؟ .

فرضية الدراسة :

تطلق الورقة البحثية من فرضية مفادها : تلعب البيئة الداخلية بمتغيراتها وسياساتها العامة في الصين، جنباً إلى جنب، مع العامل القيادي والأيدولوجي دوراً بارزاً في توجهات سياسة الصين الخارجية .

منهجية الدراسة :

تستخدم الورقة البحثية عدة نظريات ومداخل ومناهج تأتي في صدارتها نظرية السياسة العامة ونظرية الدور ونظرية صنع القرار، وذلك لمعرفة ماهية السياسة العامة ومدى اقتربها من السياسة الخارجية، وكذلك رصد دور صانع القرار، مع تحليل السياسة الخارجية التي تشكل في مجملها مجموعة تفاعلات بين متغيرات البيئة الداخلية والخارجية، كذلك المدخل الأيدولوجي للوقوف على تأثير العامل الأيدولوجي في صنع السياسة الخارجية، ناهيك عن مدخل المصلحة القومية والمنهج التاريخي، حيث تساهم كلها جنباً إلى جنب مع المنهج الوصفي التحليلي لسبر أغوار المشكلة البحثية لهذه الورقة واختبار فرضيتها .

أهمية الدراسة :

يكتسب الموضوع أهميته العلمية من حيث كونه مقارنة تحليلية لسياسة السياسة الخارجية للصين ، ومعرفة إلى أي مدى يمكن اعتبار سياسة الصين الخارجية تسير وفق نهج يحقق أهداف سياسات عامة داخلية، ورصد تأثير العامل القيادي والأيدولوجي على سياسة الصين الخارجية، مع إمكانية الاستشراف بالتنبؤ بما يمكن أن تكون عليه مكانة الصين عالمياً وإقليمياً في المستقبل، وفق منطلقاتها وتوجهاتها في السياسة الخارجية المنطلقة من مرجعية تاريخية وقومية وأيدولوجية .

أهداف الدراسة:

- يتضح من ثنايا ما تقدم أن هذه الورقة البحثية تستهدف الإجابة على التساؤلات التي طرحتها المشكلة البحثية، وبناء عليه يمكن توجيه الورقة البحثية في هذا الموضوع نحو الأهداف الآتية:
- اختبار فرضية الدراسة وقياسها منهجياً، وفق المتوفر من المادة العلمية.
 - الوقوف على معرفة تأثير السياسة الداخلية للصين على سياستها الخارجية .
 - محاولة رصد طبيعة العلاقة بين العامل القيادي والأيديولوجي لدولة الصين وسلوكها الخارجي.

تقسيمات الدراسة :

- المحور الأول : مقارنة إستراتيجية لمفهوم السياسة والسياسة الخارجية .
أولاً: - مقارنة مفهوم السياسة .
ثانياً : - مقارنة تحليل السياسة الخارجية كسياسة عامة .
المحور الثاني : سياسة السياسة الخارجية الصينية في عهد (شي جين بينغ) .
أولاً :- الدوافع المحلية للصين محرك للسياسة الخارجية .
ثانياً:- البعد الأيديولوجي للسياسة الخارجية الصينية .
ثالثاً:- دراسة استشرافية للسياسة الخارجية الصينية بعد عام (2025)م.
- المحور الأول: مقارنة إستراتيجية² • مفهوم سياسة السياسة الخارجية للدول.**

أولاً: - مقارنة مفهوم السياسة :

يوشي منشأ كلمة سياسة في اللغة العربية بأننا مع السياسة في شأن من الشؤون الذي يهم جميع الناس، وأصل سياسة كما يقول لسان العرب من السوس بمعنى الرئاسة، وإذا رأسوه قيل سوسوه وأساسوه وساس الأمر سياسة قام به، والسوس هو أيضاً الطبع والخلق والسجية، وفي لسان العرب المحيط للعلامة (ابن منظور الأنصاري) وتحت عنوان سوس نقراً: السوس: الرئاسة يقال ساسوهم سوساً، وإذا رأسوه قيل سوسوه وأساسوه، وساس الأمر سياسة: قام به وسوسه القوم: جعلوه يسوسهم والسياسة، القيام على الشيء بما يصلحه، وفلان مجرب قد ساس ويسس عليه أي أمر وأمر عليه، وفي الحديث: كان بني إسرائيل يسوسهم أنبياءهم أي تتولى أمورهم كما يفعل الأمراء والولاة بالرعية³، والسياسة بمعنى القيام بالأمر بمعنى المصلحة، والمقصود بالأمر هنا هو أمر الناس، فكلمة أمر شائعة الاستعمال بمعنى حكم ودولة، وقد تطور

المعنى الاصطلاحي لكلمة سياسة في الاستعمال إلى السياسة الإلهية والسياسة النبوية والسياسة الشرعية والسياسة المدنية والسياسة الخاصة والسياسة العامة.

وفي سياق متصل ينوه (دوفرجية) بصورة خاصة في تطور الاصطلاح بين القرن التاسع عشر والقرن العشرين بين حكم الدول وحكم المجتمعات فيقول: عرف المعجم ليزر السياسة عام 1870م، بأن السياسة علم حكم الدول، وعرفها معجم روبير عام 1962، بأن السياسة فن حكم المجتمعات، أن التقريب بين هذين التعريفين اللذين يفصل بينهما قرن من الزمان أمر هام، أنهما كليهما يجعلان الحكم موضوع السياسة، ولكن التعريف الحديث يشمل حكم الدول وحكم المجتمعات الإنسانية الأخرى، وكلمة الحكم تعني عندئذ، في كل جماعة من الجماعات، السلطة المنظمة ومؤسسات القيادة والإكراه⁴.

أن ربط السياسة بالسلطة المنظمة ومؤسسات القيادة والإكراه، يجرنا إلى آخر مقارنة للسياسة والذي يجربنا به (ديفيد ايستون) الذي يعرف السياسة بأنها (التوزيع السلطوي للقيم في المجتمع)، ويُعد هذا التعريف من أهم وأبرز التعريفات للسياسة، حيث إنه من هذا التعريف نفهم أن السياسة في مفهومها، تتعلق بالتفاعلات المؤسسية والسلوكية المتعلقة بعملية صنع القرار في المجتمع، حيث أن عملية صنع القرار هي الركيزة الأساسية التي يدور حولها مفهوم (السياسة) ومن ثم فإنه عندما نتحدث عن مفهوم السياسة الداخلية فإن القصد هو التفاعلات المتعلقة بعملية صنع القرار داخل المجتمع أو الوحدة الدولية، وعندما نتحدث عن مفهوم السياسة الخارجية، فإن القصد هو التفاعلات المتعلقة بعملية صنع القرار خارج الوحدة الدولية⁵.

وهذا المدخل يجربنا إلى تقديم المقاربة الثانية في هذا الورقة البحثية، وذلك من أجل معرفة هل نستطيع أن نفصل بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، وإلى أي مدى يمكن اعتبار أن السياسة الخارجية سياسة عامة.

ثانيا : - مقارنة تحليل السياسة الخارجية كسياسة عامة : -

لعل من المفيد قبل أن نطلق في تحليل السياسة الخارجية للدولة كسياسة عامة شأنها شأن السياسات العامة الأخرى كالسياسة التعليمية والصحية والأمنية وغيرها، أن نوضح مصطلح السياسة العامة، حيث نجد أن أدبيات السياسة مليئة بتعريفات هذا المصطلح، فهناك تعريف واسع للسياسة العامة يقدمه لنا (ايستون) بأنها العلاقة بين الوحدة الحكومية وبيئتها، وهذه السعة والشمول تجعل أغلب الدارسين غير

متأكدين من حقيقة المعنى، وربما لا يسعفهم بأي تصور، أما (توماس داي) فيرى أن السياسة العامة هي (ما تفعله وما لا تفعله الحكومة) أما (جاراد روز) فيعرفها (بأنها سلسلة من الأنشطة المترابطة قليلاً أو كثيراً) تعريف روز يتضمن الفكرة المهمة القائلة بأن السياسة ليست قرار بفعل شيء، وإنما برنامج أو نسق من الأنشطة غير المحدود.

ويقترَب (كارل فريدرك) بعض الشيء من التعريف واضح للسياسة العامة عندما يعرفها (بأنها برنامج عمل مقترح لشخص أو جماعة أو لحكومة في نطاق بيئة محدد لتوضيح الغرض المستهدف والمحددات المراد تجاوزها سعياً للوصول إلى الهدف أو لتحقيق الغرض المقصود) حيث نجده قد حدد سمة مميزة للسياسة العامة بأنها سلوك موجه وهادف .

وأخيراً يمكن لنا أن نعلم في هذه الورقة البحثية تعريف (جيمس أندرسون) الذي يعرف السياسة العامة (بأنها برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو لمواجهة قضية أو موضوع) حيث يرجع السبب في اعتماد هذا التعريف أنه من ناحية تأكيد على الهدف الذي يجب أن تنطوي عليه السياسية العامة، ومن ناحية ثانية تمييز السياسة العامة عن القرار، فالسياسة العامة هي ما يتم فعله في إطار ما يستوجب ويراد فيه، في حين أن القرار هو عبارة عن اختيار ما بين عدة خيارات أو بدائل⁶.

كما لا بد لنا قبل تحليل السياسة الخارجية كسياسة عامة، أن نقف على معرفة العلاقة ما بين السياسة العامة والقرار، فالعلاقة تكمن في أن السياسة العامة هي المرشد للقرار الذي هو مجرد اختيار أحد البدائل المطروحة لمواجهة موقف معين، ولا يخفى أن ممارسة السلطة تقتضي اتخاذ العديد من القرارات، ومن المحتمل أن تجيء هذه القرارات غير منسقة فيما بينها نظراً لاختلاف شخصيات صانعي القرار والمصالح التي يمثلونها فضلاً عن حجم ونوعية المعلومات المتاحة، ودون تنسيق بين الاختيارات القرارية يتخبط النظام السياسي، ولضمان الحد الأدنى من التنسيق على الأقل، تواضعت الدول على وضع نظام هرمي بمقتضاه تكون القرارات الفردية تابعة لمجاميع قرارية أسمى وأكثر تجزئاً تسمى السياسات العامة .

وهذه السياسات تصنعها الحكومة في الدولة بما فيها السياسة الخارجية، إذا السياسة الخارجية في جوهرها شكل من أشكال السياسة العامة، شأنها في ذلك شأن السياسات التعليمية والصحية وغيرها، حيث يجادل (هوارد دنكان)، بأن السياسة الخارجية مجموعة فرعية من السياسة عامة تصنعها الدولة، بمعنى أن السياسة الخارجية لدولة ما تهدف عادةً إلى خدمة المصالح الوطنية لتلك الدولة وهي إلى هذه الدرجة

موجهة محلياً⁷، ونستشف من هذا التعريف ملاحظة مهمة وهي إن السياسة الخارجية التي تتبناها دولة ما، قد تكون نتيجة لظروف بيئية داخلية أملتتها الظروف الداخلية، فصناع القرار في الغالب العام في ترجمة المصالح القومية يخوضون في حساباتهم ظروف البيئة على المستوى الداخلي⁸، وهذا ما دفع (علي محمد شمش) بالقول إنه قد يعتقد البعض إن مجموع السياسات الخارجية التي تكون العلاقات الدولية في أي وقت من الأوقات هي نتاج ردود أفعال للسياسة الدولية، غير إن هذا لم يعد في الواقع صحيحاً، حيث إن السياسة الخارجية لأي دولة هي انعكاس للسياسة الدولية إلى جانب الأحوال والظروف الداخلية لكل دولة على انفراد⁹.

ولكن عند تحليل السياسة العامة من خلال النظر إلى خصائصها التي تساعد في تمييزها عن كونها مجرد مجموعة من الأهداف والإجراءات الإدارية، نجد أن من خصائصها أنها سياسات موثوقة وقابلة للتنفيذ ومرنة وقابلة للتكيف وممكنة وواضحة وعامة، مما يعني أنه يجب تحديد السياسة بشكل صريح وعلني، وعلى الرغم من سهولة التعرف على هذه الخاصية مع السياسة العامة في البيئة المحلية، مثل سياسة الإسكان أو السياسة التعليمية، إلا أنها قد تتطلب التأهيل في حالة السياسة الخارجية لكونها تتطلب درجة من الأمن والسرية، ولكن تعريف السياسة العامة الذي يقدمه لنا (هانيكوم) بأنها السياسة العامة التي تحتاج إلى اتخاذ قرار بشأنها وإعلانها من قبل المشرع أو الصانع، حيث يخلص إلى أن السياسة العامة هي التي تؤثر على الناس بشكل عام وهي مفتوحة للجميع وليست سرية أو مخفية.

وفي هذا السياق يجادل (كينت براون) بالقول إن أفضل طريقة لحل هذا الغموض هي قبول أن السياسة العامة تصنعها دائماً المؤسسات العامة، وإنها عادة ما تكون علنية، وأن السياسة هي التي يتم وضعها دائماً نيابة عن الجمهور أو الدولة، وهذا التعريف من شأنه أن يجعل بالإمكان وجود سياسات عامة غير علنية كالسياسات العامة التي تصنعها المؤسسات العامة مثل (وزارة الخارجية)، أي إنه ليس من الضروري الإعلان عن بعض السياسات العامة مثل (تشريعات الفصل العنصري)، كما يمكن في بعض الأحيان استبعاد الأطراف المعنية من معرفة تفاصيل سياسات محددة وبالتالي يمكن قبول السياسة الخارجية كسياسة عامة على رغم كونها تتميز بدرجة من السرية.

كما أن السمة الثانية للسياسة العامة هي كونها تتسم بأنها قابلة للتنفيذ، وبالتالي فإن المسؤولين عن تنفيذ مثل هذه السياسة العامة يحتاجون إلى توعية مسؤوليتهم على وجه التحديد من خلال توجيهات سياسية

واضحة، قد يؤدي إلى عدم الامتثال بعد ذلك إلى اتهامات محتملة بسوء السلوك، مما يعني ضمناً أن منفذي السياسة ذات الصلة وليس المواطنون الذين يتلقون الخدمة من تلك السياسة، يجب أن يخضعوا لعقوبات في حالة عدم التنفيذ، وبالمثل في حالة السياسة الخارجية يعني أن المسؤولين الحكوميين والدبلوماسيين في بلد ما قد يضطرون إلى تنفيذ توجيهات محددة في السياسة الخارجية، مع مراعاة أنه لا يمكن إجبار الحكومات الأجنبية والدبلوماسيين الأجانب على مراعاة نفس التوجهات، وبالتالي يمكن القبول بأن السياسات الخارجية تظهر أيضاً طابعاً قابلاً للتنفيذ شأنها شأن السياسة العامة المحلية.

كما أن هناك جانباً آخر يجادل أيضاً حول إمكانية اعتبار السياسة الخارجية سياسة عامة في الوقت الذي نجد في أن من سمات السياسة العامة، أنها مرنة وقابلة للتكيف، حيث يجادل (كينت براون) بالقول إنه في ضوء التأثيرات العديدة المتغيرة التي قد تؤثر على السياسة الخارجية للدولة، تبدو هذه الخاصية مناسبة بشكل خاص لمفهوم السياسة الخارجية المثالية، ومع ذلك يجب أن يؤخذ في الاعتبار إنه يجب اعتبار الهدف ثابتاً، في حين أن السياسة (الطريق المتبع لتحقيق الهدف) يجب أن تسمح بالتغير مع اختلاف الظروف، حيث إن التنفيذ الصارم والمتشدد لسياسة غير مناسبة أو عفا عليها الزمن أسوأ من عدم تطبيق أي سياسة على الإطلاق، حيث إن خاصية المرونة والقدرة على التكيف، هي ما يجعل تحليل السياسات ممكناً، لأن هذه الخاصية تعني ضمناً الحاجة إلى القدرة على النظر في خيارات السياسة البديلة عند الحاجة، إن طبيعة السياسة الخارجية تجعلها بلا شك تشترك مع السياسة العامة الأخرى في خاصية المرونة والقدرة على التكيف، وحتى عندما تبدو دائماً السياسات الخارجية غير مرنة، فمن البديهي أن تحدث بعض التغيرات دائماً على المدى البعيد، وفي هذا السياق يجادل كلاً من (ويليام إتش، أوفر هولت، مارلين تشو) بالقول إن جميع مذاهب السياسة الخارجية دائماً تخضع لإعادة وتفسير جاد وتنوع في التركيز مع تغير الضرورات المحلية والأجنبية.

ومما سبق يظهر لنا التطابق والتوافق في الكثير من السمات بين السياسة المحلية والسياسة الخارجية في العلنية والمرونة والتكيف وقابلية التنفيذ، أما فيما يتعلق بسمة الوضوح الذي تتسم به السياسة العامة، فهذا الجانب من البديهي أن تشترك فيه كل من السياسة العامة والسياسة الخارجية، وذلك لسبب بسيط جداً وهو أنه إذ كانت صياغة السياسة والتعليمات والقواعد واللوائح والتشريعات غير واضحة أو غامضة فإن السياسة نفسها ستكون غير واضحة وغامضة، مما قد يفقد السياسة المعنية إلى الجدوى وقابلية التنفيذ، وفي

حالة السياسة الخارجية قد يكون الافتقار إلى الوضوح كارثياً، وقد يؤدي إلى التعجيل بالحرب أو الهزيمة في الحرب¹⁰.

المحور الثاني : سياسة السياسة الخارجية الصينية في عهد (شي جين بينغ).

أثناء عصر الماوية (الإصلاح والانفتاح) في عهد (دينغ شياو بينغ) كانت السياسة الخارجية للصين تتطلع إلى الداخل وكانت الأولوية تكمن في التنمية الاقتصادية والمحلية، ولم تكن الصين قادرة على تحمل سياسة خارجية طموحة، وبعد مرور (35) عاماً، خضع هذا النهج لتعديلات في عهد (شي جين بينغ)، حيث كانت سياسة الصين أقل تشجعاً على الابتعاد عن الأضواء بدلاً من السعي لتحقيق الإنجازات، وفي ضوء هذه التحولات العقائدية أصبحت الدبلوماسية الصينية أكثر استباقية، حيث اتخذت مبادرات في منطقة آسيا والمحيط الهادي وخارجها.

أولاً : الدوافع المحلية للصين محرك للسياسة الخارجية :-

مما لا شك فيه أن السياسة الخارجية للصين لا تزال تشكل في المقام الأول من خلال بعض السياسات العامة في الصين وخصوصاً السياسة الاقتصادية الصينية، وذلك من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المحلية، حتى مع تزايد أهمية عوامل أخرى مثل شخصية (شي جين بينغ) أو الإطار الإيديولوجي¹¹ الذي يروج له الحزب الشيوعي الصيني، ورجعت الأسباب وراء ذلك إلى الفجوة طويلة الأمد في التنمية الاقتصادية بين الأجزاء الشرقية والغربية من الصين، والدور الحاسم الذي تلعبه قدرة الحزب على تحقيق النمو الاقتصادي في دعم شرعيته، تم تصميم خطة تطوير البنية التحتية لطريق الحرير الجديد أو (الحزام والطريق) التي أطلقها (شي جين بينغ) في خريف عام 2013م خصيصاً لمعالجة نقاط الضعف الاقتصادية في البلاد، وعلى الأخص من خلال انفتاح أفقر مقاطعات البلاد والبحث عن فرص عمل جديدة، كفرص السوق في الخارج في القطاعات التي تتعامل حالياً مع طاقات فائضة كبيرة (البناء والصلب والفحم، من بين الصناعات الأخرى تتأثر بشكل خاص مع تطوير البنية التحتية للنقل ترغب الصين أيضاً في تعزيز شبكات البنية التحتية بما في ذلك الموانئ والمطارات والطرق والسكك الحديدية وخطوط الأنابيب والاتصالات والكابلات البحرية والأقمار الصناعية)، داخل جوارها الأوسع، وهو ما قد يؤدي في الوقت المناسب إلى تسهيل التجارة داخل المنطقة، والأهم من ذلك جلب البضائع الصينية إلى الأسواق الأوروبية عبر طرق بديلة تتحايل على نقاط التفتيش في مضيق (ملقا).

وفي هذا الصدد نشير إلى أن التخفيف من حدة الفقر بلا جدال أهم عبئاً يواجه الحكومة الصينية التي تتعرض إلى ضغط يدفعها إلى إعطاء الأولوية لمتطلبات النمو الاقتصادي على متطلبات السياسة الخارجية، ولكن هنا أيضاً يجب أن ننتبه إلى أنه على الرغم من أن المراقب الغربي قد يرى أن القادة الصينيين يتبعون أولويات خاطئة، فإن من المحتمل أن يكون هؤلاء القادة مقتنعين بأن سياستهم الخارجية تنبع من اعتبارات الأمن الوطني والكرامة القومية¹²، وبالرجوع إلى قياس قوة وحجم الاقتصاد الصيني التي تعتبر مادة للنقاش بين العديد من المتخصصين في الاقتصاد والسياسة¹³، نجد إنه قد بلغ الناتج الداخلي الإجمالي للصين في حدود (1.9) تريليون دولار، كما بلغ الناتج الداخلي الخام لكل فرد حوالي (1.460) دولار، وهذه الأرقام توضح مدى تدني المعيشة بالمقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال، ولكن المقارنة بين الاقتصاد الأمريكي والصيني، كون إن الصين تشهد تدنيًا في أسعار السلع مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى في العالم، وباستخدام هذا المعيار يقفز الاقتصاد الصيني من (1.9) تريليون دولار إلى (58.1)، مما يجعل من الاقتصاد الصيني اقتصاداً ضخماً¹⁴.

ويمكن النظر إلى مبادرة (الحزام والطريق)¹⁵* على أنها متابعة أكثر طموحاً لسياسة (الخروج) التي تم إطلاقها في أواخر التسعينيات بهدف تدويل الشركات الصينية، وكمؤشر آخر على مركزية الاقتصاد المحلي، هو اهتمامات التنمية في تشكيل الموقف الدولي للصين، حيث إن اتجاه التدويل هذا، والذي ظل مستمراً منذ أكثر من ثلاثة عقود من الزمن، قد خلف آثاراً كبيرة على السياسة الخارجية، وهو ما يعرض الصين لصدمات خارجية بعيداً عن حدودها، في المناطق التي استثمرت فيها بكثافة مثلاً (السودان، بورما، ميانمار، ليبيا)، وحتى في اختيار الصين عدم التورط بشكل مباشر في صراعات داخلية وإقليمية، يتعين على الحكومة الصينية جنباً إلى جنب مع الشركات الكبرى المملوكة للدولة، تقييم المخاطر وتوقعها بشكل أفضل في الدول التي تتواجد فيها لمنع حدوث ضرر محتمل لمواطنيها أو خسائر مالية.

كما أدت الاحتياجات المحلية من الطاقة والمواد الخام إلى دفع توجهات السياسة الخارجية للصين إلى حد كبير خلال العقدين الماضيين، حيث توسع صافي الطلب على الطاقة في الصين بشكل كبير، وتضاعفت ثلاث مرات تقريباً من (1.134) مليون طن من صافي النفط في عام 2000م إلى (3.080) مليون طن في عام 2015م، ونتيجة لذلك زادت الاستثمارات الصينية في قطاع الطاقة في عدد من المناطق، بما في ذلك إفريقيا والشرق الأوسط، وتؤدي هذه الاستثمارات الخارجية إلى إبراز العلاقة بين الاقتصادية

والأمن، مما يسلط الضوء على الحاجة المذكورة أعلاه لحماية المواطنين الصينيين والأصول الصينية في الخارج باعتبارها مصدر قلق متزايد لكل من الدبلوماسية الصينية والشركات.

وفي سياق متصل نشير إلى أنه رغم أن قدراً كبيراً من الاستمرارية في توجهات السياسة الخارجية الشاملة للصين التي يمكن ملاحظتها من رئيس إلى آخر، إلا أن شخصية كل رئيس تشكل أهمية كبيرة، حيث أن شخصية (شي جين بينغ)، توضح إنه منذ توليه رئاسة (الحزب الشيوعي الصيني) بتاريخ 15 نوفمبر 2012م، ومن ثم ترشيحه لرئاسة جمهورية الصين الشعبية في 14 مارس 2013م، اتسمت طموحات ومنهجية السياسة الخارجية للصين بسلسلة من التعديلات المهمة، حيث سرعان ما عزز (شي جين بينغ) قيادته لعملية صنع القرار في السياسة الخارجية، وذلك من خلال الإشراف على معظم الاجتماعات الداخلية المتعلقة بالشؤون الخارجية وتعزيز تصميم سياسات على أعلى مستوى وتنسيق وإطلاق مفاهيم وخطط جديدة وزيادة عدد الزيارات إلى الخارج، كل ذلك مع الطموح لوضع إستراتيجية طويلة الأجل لجوار الصين وخارجها، وتحت قيادته، ومع تزايد العدد الإجمالي للمبادرات التي اتخذتها الدبلوماسية الصينية على المستويين الثنائي ومتعدد الأطراف بوتيرة سريعة، حيث تعمل الصين على تعزيز حضورها في التجمعات متعددة الأطراف القائمة مثل (مجموعة العشرين)، وتعزيز التجمعات الجديدة التي أنشأتها مثل (البنك الآسيوي للاستثمارات في البنية التحتية، أو أطر التعاون الإقليمي، أو قمم الحزام والطريق).

بالإضافة إلى النشاط المؤسسي، حيث يتم أيضاً تشجيع الابتكار المفاهيمي في ظل القيادة الحالية، لقد أنشأت الصين مؤخراً مفاهيم جديدة للسياسة الخارجية مثل (الحزام والطريق) وكذلك (مجتمع المصير المشترك)، والنوع الجديد من العلاقات بين الدول الكبرى والنوع الجديد من العلاقات الدولية، حيث تعمل الصين على الترويج لها من خلال جهود دبلوماسية عامة كبيرة بهدف نهائي يتمثل في ترسيخها كمفاهيم إقليمية ودولية رئيسية، ونظراً للموارد البشرية والمالية المخصصة لهذه الجهود والتي تم نشرها من خلال مجموعة من قنوات الترويج، بقيادة الحكومة وبدعم من خلال وسائل الإعلام التابعة للحكومة، والمؤسسات الأكاديمية، وجمعيات المغتربين، والمؤسسات المملوكة للدولة وغيرها، فإن فرص ترشيح مثل هذه المفاهيم إلى مصطلحات السياسة الخارجية في السنوات المقبلة مرتفعة، وبالفعل، تمكن الدبلوماسيون الصينيون من إدراج إشارات صريحة إليهم في البيانات الصادرة عن التجمعات المتعددة الأطراف، بما في

ذلك مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والبيان المشترك لمجموعة العشرين، وخطاب واتفاقيات منتدى الحزام والطريق.

وفي الإجمالي على المستويين العملي و المفاهيمي طوى (شي جين بينغ) صفحة سياسة دانج الخارجية (التوقعية) وإرثها، ومع ذلك، فإن مواقف السياسة الخارجية للصين تبدو أكثر إستراتيجية واستباقية وواصفة من حيث ارتباطها بالمصالح الأساسية في المنطقة، كما هو الحال، على سبيل المثال، فيما يتعلق بالعلاقات عبر المضيق مع تايوان والمطالبات السيادية في الشرق والجنوب وبحار الصين، مقارنة بالقضايا الأخرى التي تتكشف على مسافة أبعد والتي ينظر إليها على أنها أقل ارتباطاً بشكل مباشر بأولويات الصين المباشرة مثل الأزمة السورية والأزمة الأوكرانية.

ثانياً : - البعد الإيديولوجي للسياسة الخارجية الصينية : -

كثيراً ما يعتبر النهج الدبلوماسي الذي تتبناه الصين عملياً متناسباً مع الوضع الملموس على الأرض وطبيعة المصالح الوطنية المعرضة للخطر، حيث كان هذا صحيحاً منذ (دانج شياو ينج) الذي ابتعد عن توجهات السياسة الخارجية الأكثر اعتماداً على الأيديولوجية في عصر(ماو)، وفي الوقت نفسه، لا تزال بعض الأبعاد الإيديولوجية التقليدية لهذا العصر تتغلغل في السياسة الخارجية الصينية اليوم، حيث لا ينبغي لنا أن نستبعد بسهولة وفي تناقص مباشر مع سلفه (جين تاو) أن ينسب نهج السياسة الخارجية الذي ينتهجه (شي جين بينغ) دوراً أكبر لأساسه الأيديولوجي.

وفي هذا السياق نشير إلى أن السياسة الخارجية الاستباقية التي تنتهجها الصين اليوم يحركها شعور قوي بالفخر الوطني، والاعتقاد بأن الوقت قد حان لإعادة الأمة الصينية إلى مكانة الاحتراف والاحترام الدوليين، حيث ترى (بكين) أن لديها الآن القدرة الاقتصادية لدعم سياسة خارجية أكثر طموحاً، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى (تجديد عظيم للأمة الصينية) لكي يحل محل الصدمة الجماعية لمائة عام من الإذلال التي يعود تاريخها إلى عصر الأفيون الأولي عام 1939م، التي بلغت ذروتها مع الغزو الياباني في عام 1937م ، حيث غيرت الاعتداءات الاستعمارية المتكررة التي عانتها الصين بشكل كبير لمفاهيم الفكرية الصينية للمصلحة الوطنية بعدة طرائق منها، قضايا السيادة الوطنية والوحدة الإقليمية، كرد فعل طبيعي لإرث من المحاولات الاستعمارية الحقيقية والمفترضة على حد سواء لتقسيم البلاد¹⁶.

ولكن على الرغم من أن الاتصالات الرسمية الصينية مشبعة بمراجع قومية، إلا أنه لا ينبغي المبالغة في تقدير الضغوط القومية الشعبية، وثقل الرأي العام المحلي بشكل عام على السياسة الخارجية، حيث يدرك الحزب جيداً (الحزب الشيوعي الصيني) أن القومية تمثل سيفاً ذي حدين للاستقرار، لذلك نجد الحكومة دائماً تشرف على الرأي العام، أو حتى تفرض الرقابة عليه من خلال مختلف وسائل الإنترنت.

وفي هذا الصدد نشير إلى أنه بالإضافة إلى القومية، فإن العداء الصيني ضد الديمقراطيات الليبرالية الغربية والولايات المتحدة في المقام الأول يشكل قسماً كبيراً من خطاب وتوجهات سياستها الخارجية، حيث تعمل الصين على نحو متزايد على الترويج لنموذج بديل للعلاقات الدولية يقوم على الشراكات وليس نظام التحالفات (بالتأكيد ليس نظاماً تقوده الولايات المتحدة)، كما تقدم الصين أيضاً نموذج بديل للتنمية والحكومة، مما يضع موضع الشك إجماع واشنطن ووضع نفسها كمقدم للحل، حيث تشير الصين بوضوح إلى نقاط الضعف الملحوظة في النظام الديمقراطي الليبرالي الغربي، ويتم دعم هذه المناورة الصينية من خلال برامج التدريب الموجهة للمسؤولين من الدول كمزود للحلول، من خلال وسائل الإعلام الدولية التي تبث الآن باللغات المحلية في عدد كبير من الدول، وفي التجمعات متعددة الأطراف التي تشارك فيها مثل (المنتدى الاقتصادي العالمي) في دافوس عام 2017م على سبيل المثال، أو تنضم نفسها مثل منتدى (الحزام والطريق) في بكين الذي عقد في مايو 2017م.

وفي سياق متصل نشير إلى أنه غالباً ما تتشابك هذه التيارات الأيديولوجية والقومية والاستياء التاريخي ضد الغرب والنفور من التحالفات، ورغم أنها ليست شاملة فإن الاعتبارات الأيديولوجية الأخرى مثل النظرة الواقعية للسياسة العالمية، تؤثر أيضاً على القرارات لأنها تشكل الإطار العام لاتصالات وتوجهات السياسة الخارجية للصين اليوم.

ثالثاً : - دراسة استشرافية للسياسة الخارجية الصينية بعد عام (2025)م : -

من خلال تحليل ومتابعة السياسة الخارجية الصينية نجد أن وتيرة مبادرات السياسة الخارجية الصينية لا تتأثر بتباطؤ النمو الاقتصادي، حيث إن هذه المبادرات ليست أقل عدداً، ولا تبدو أقل طموحاً، ولتوضيح ذلك في هذا المقام نشير إلى مبادرة (الحزام والطريق) التي تتضمن عدداً متزايداً من الدول والقطاعات مع وجود مشاريع بنية تحتية كبيرة قيد التنفيذ ودعوات جديدة لتوسيع شبكة المؤسسات التابعة وتنمية التعاون،

حيث إنه لم تؤدِ العثرات العرضية، حتى الآن إلى تقليص طموحات السياسة الخارجية الصينية، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى أن الصين قد تبنت منظور طويل الأمد (إستراتيجية طويلة الأجل).

وفي سياق التحليل الاستشراقي للسياسة الخارجية الصينية، وبالنظر إلى الذكرى المئوية لتأسيس جمهورية الصين الشعبية 2050م باعتبارها علامة بارزة على طريق التجديد العظيم للأمة الصينية، حيث تأمل القيادة الصينية في تحقيق عوائد كبيرة على مستوى السياسة الداخلية والخارجية، حيث ستحاول الصين ربط المبادرات المختلفة لدبلوماسياتها الاقتصادية الاستباقية عبر المناطق ولا سيما الاستثمارات في البنية التحتية الاستراتيجية ضمن إطار الحزام والطريق، لاكتساب الهيمنة اللوجيستية والجيوستراتيجية خارج جوارها المباشر، ونظراً للدعاية واسعة النطاق المحيطة بمبادرة الحزام والطريق، فإن الفشل في تحقيق النتائج من شأنه أن يخلق عواقب وخيمة على التقسيم المحلي لعصر (شي جين بينغ) وإرثه.

ومما لا شك فيه أن الرؤية الشخصية لـ(شي جين بينغ) وأسلوبه الشخصي يشكلان سياسة الصين الخارجية إلى حد كبير، حيث إن أي عملية تنبؤ بتوجهات السياسة الخارجية القادمة للصين تحتاج إلى أن تأخذ السنوات التي سبقت فيها(شي جين بينغ) في السلطة على الأرجح، وحتى لو تنحى بانتهاء فترته الرئاسية، فإنه قد قام بتعديل مفاهيم السياسة الخارجية الصينية ومنهجيتها ومؤسساتها وطموحاتها إلى درجة كبيرة، بحيث من المرجح أن تستمر هذه التغيرات إلى ما بعد ولايته¹⁷.

الخاتمة:

على ضوء ما تقدم يرى الباحث، أن العنوان الرئيسي الذي انطلقت منه الورقة البحثية، وتم تحليله ومقارنته إبستمولوجياً، وكذلك اختباره امبيريقياً من خلال ما تمخض عن موضوع العنوان الفرعي للورقة البحثية، أنه موضوع ذو حقيقة مفاهيمية وموضوعية، لذا؛ بعد هذه الدراسة التي تقدمت بها الورقة البحثية يمكن أن نقول بطلاقة ووضوح ومن منطلق فهم وإدراك، حقيقة وموضوعية (سياسة السياسة الخارجية للدول)، وهي السياسة العامة التي تحرك السياسة الخارجية، وذلك حسب ظروف الدولة ومنطلقاتها وتوجهاتها في السياسة الخارجية، حيث تقدم الورقة البحثية مثلاً صارخاً على ذلك وهي السياسة الاقتصادية للصين التي تحرك وتتحكم في سياستها الخارجية، كذلك العامل القيادي والأيدولوجي باعتبارهما متغيرات إنسانية مؤثرة في السياسة الخارجية للدول، وكذلك باعتبارهما دوافع نابعة من البيئة الداخلية وتؤثر في صانع القرار السياسي، وهذا ما تم إثباته بوضوح في تأثير العامل القيادي والأيدولوجي على سياسة الصين الخارجية، فصانع القرار في الصين لا ينظر للموقف وبتصوره ويدركه كما هو في الواقع وحسب حقيقته الموضوعية، حسب خلفيته العقائدية والأيدولوجية، وهذا ما يفسر لنا تعامل الصين مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يؤكد لنا (هولستي)¹⁸ هذه الحقيقة امبيريقياً في دراسة حول النسق العقيدي، (جون فستر دلاس) وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية .

كما تؤكد الدراسة أيضاً أن سياسة الحزام والطريق وطريق الحرير البحري، الذي تضطلع بها الصين اليوم، والتي تتحكم وتحرك في سياسة الصين الخارجية، هي في حقيقة الأمر سياسات اقتصادية تهدف بالدرجة الأولى إلى تحسين الوضع الاقتصادي للمجتمع الصيني .

وأخيراً أنه إلى أنه رغم هذه الحقيقة الموضوعية التي ذهبت إليها هذه الورقة البحثية، فإنه ليس من الصواب التأكيد بالمطلق في أن السياسة الخارجية فقط ودائماً تحركها سياسة عامة داخلية، مع إنكار وجود متغيرات أخرى قد تؤثر في السياسة الخارجية للدولة، لذا؛ يذهب الباحث إلى ما ذهب إليه كل من (موديلسكي، وريتشارد سنايدر، وهولستي، ووايت) في أن القرار في السياسة الخارجية هو حصيلة تفاعل المتغيرات الداخلية والخارجية مع وحدة اتخاذ القرار، مما يعني أن عملية صنع القرار في السياسة الخارجية هي عملية معقدة ومتداخلة تتفاعل فيها العوامل الموضوعية والأيدولوجية والعقائدية والنفسية، مع تأكيد الباحث على الحقيقة الموضوعية لسياسة السياسة الخارجية للدول ...

التهميش:

¹ روس تيريل، الإمبراطورية الصينية الجديدة وما تعنيه للولايات المتحدة، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، 2010، ص : 271.

• كلمة الأستمولوجيا تعني علم العلم، أي أخذ شيء علمي ودراسته بطريقة علمية، أما الإيتيمولوجيا فتعني البحث في أصل المفهوم.²

² محمد عبدالسلام، الجيوبوليتيكا علم هندسة السياسة الخارجية للدول، دار الكتب، القاهرة، مصر، 2019، ص: 16.

³ جاسم زكريا، المدخل إلى علم السياسة، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2018، ص : 3.

⁴ حسن صعب، علم السياسة، دار العلم للملايين ، ط 8، بيروت ، لبنان، 1985. ص : 21.

⁵ زايد عبيد الله مصباح، السياسة الخارجية، فاليتا، مالطا، 1994، ص : 13.

⁶ جيمس أندرسون، صنع السياسات العامة، ترجمة: عامر الكبيسي، درا المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الدوحة، قطر، 1998، ص : 14.

7 Howard DUNCAN, **Immigration Policy as Foreign Policy**, International Relations Council Association, International Relations Council of Turkey International Relations , Journal of International Relations, Turkey, 2020, pp : 6.

⁸ أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010، ص : 27.

⁹ علي محمد شمش، العلوم السياسية، دار الكتب الوطنية، ط 8، بنغازي، ليبيا، 2013، ص : 334.

10 Kent Brown, **Foreign policy: a study in public administration**, Journal of Public Administration , Volume 38, Issue , June 2, 2003, pp : 75- 76.

• الإيديولوجية كلمة يونانية الأصل وهي مركبة من شقين أيدي وتعني الفكر أو الأفكار، لوج وتعني العلم، أي أن كلمة أيديولوجية تعني علم الأفكار، فالأفكار الإيديولوجية تحدد طبيعة ومسار السلوك السياسي الخارجي للدولة، فالدولة التي تتبنى الإيديولوجية الديمقراطية تتبنى سبل الإقناع في تعاملها مع غيرها ولا تعلن الحرب إلا بعد الاعتداء عليها، أما الدول التي تقوم إيديولوجيتها على الدكتاتورية فإن سياستها الخارجية تعكس تلك

الإيديولوجية، وبالتالي فهي تركز على في سلوكها الخارجي على التوسع والعدوان، ومن النماذج المذهبية التي ظهرت في القرن العشرين وكانت لها انعكاساتها على السياسة الخارجية: النازية والفاشية والشيوعية ومن أمثلة الدول التي ارتبطت بهذه المذاهب وأمتد تأثيرها إلى سياساتها الخارجية في فترة من الفترات ألمانيا ، إيطاليا، روسيا، الصين، ودول أوروبا الشرقية¹¹.

¹¹ زايد عبيد الله مصباح، السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص : 30.

¹² جوزيف فرانكل، العلاقات الدولية، ترجمة: غازي عبدالرحمن القصبي، مطبوعات تامة، جدة، المملكة العربية السعودية، 1984، ص : 82.

¹³ هشام الخطيب، تقييم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين والشرق الأوسط وتطلعاتها، منتدى الفكر العربي، عمان، الأردن، 2007، ص : 60.

¹⁴ حكيمي توفيق، الحوار النيو واقعي- النيو ليبرالي حول مضامين الصعود الصيني، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص : 50.

* الحزام والطريق : هي خطة مارشال الصينية للقرن الحادي والعشرين، حيث طرحت هذه الفكرة من قبل الرئيس الصيني (شي جين بينغ) أثناء زيارته الكازاخستان في سبتمبر 2013م، وبعدها بشهر وعلى هامش مشاركته في اجتماع غير رسمي لقادة منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي، دعا الرئيس الصيني إلى تأسيس طريق الحرير البحري للقرن الحادي، حيث أتسمت معالم الفكرتين في بيان مشترك بين اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح ووزارتي الخارجية والتجارة الصينيتين في مارس عام 2015م، حمل عنوان رؤى وخطوات دفع التأسيس المشترك للحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري بالقرن الحادي والعشرين¹⁵.

¹⁵ وانغ أي وي، الحزام والطريق ماذا ستقدم الصين للعالم، سما للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016، ص : 27.

¹⁶ مسارات نشرة شهرية تصدر عن وحدة الفكر السياسي المعاصر تعنى بقراءة وتحليل أهم الأحداث السياسية في العالم الإسلامي، سياسة الصين الخارجية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 2014، ص : 6.

17 Georg Strüver, What Friends Are Made Of: Bilateral Linkages and Domestic Drivers of Foreign Policy Alignment with China,

Leibniz-Institut für Globale und Regionale Studien, Hamburg, Germany, 2012, pp : 7.

• فإن (دلاس) كان يعتقد أن الاتحاد السوفيتي دولة عدوانية فإنه كان يفسر تناقص عداء الاتحاد السوفيتي، ليس نتيجة لتحول في سلوك الاتحاد السوفيتي، ولكن كنتيجة لتدهور القدرات السوفيتية، وعجز الاتحاد السوفيتي عن تحقيق أهدافه، ومن ثم فإن تناقص العداء السوفيتي لم يكن ينعكس على إدراك (دلاس) للاتحاد السوفيتي، وعلى سبيل المثال فإن توقيع الاتحاد السوفيتي لمعاهدة تحييد النمسا عام 1955م، أو تخفيض الاتحاد السوفيتي لقواته كان يفسر على أنه نتيجة تدهور القوة السوفيتية، وليس نتيجة لسعي الاتحاد السوفيتي لتحقيق السلام¹⁸.

¹⁸ محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، ط 2، 1998، ص :

.451